برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي-دراسة في التحديات التنظيمية والاجتماعية-

program to support the capabilities of local actors (capdel) in the framework of activating the role of civil society in local environmental management-study of organizational on social challenges

برقيقة يوسف [1]، الهادي دوش [2]

[1] مخبر السياسات العامة و تحسين الخدمة العمومية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،

berguiga-youcef@univ-eloued.dz

[2] مخبر السياسات العامة و تحسين الخدمة العمومية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،

doucban19@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 تاريخ القبول: 2021/05/31 تاريخ النشر: 2021/06/09

ملخص:

تتناول الدراسة التحديات التنظيمية والاجتماعية لبرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي، والذي أطلقته وزارة الداخلية الجزائرية بالتعاون مع الإتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (*PNUD*)، سنة 2016 تحت مسعى تحقيق مبدأ العمل المشترك لجميع الفاعلين في تنمية إقليمهم.

تواجه المجتمع المدني في الجزائر العديد من التحديات في إطار التسيير البيئي المحلي وفق برنامج كابدال، منها تحديات تنظيمية من أبرزها ضعف علاقة المواطن بالإدارة، وعدم ضبط صيغ الديمقراطية التشاركية في التشريع الوطني، ومنها تحديات اجتماعية من ضمنها ضعف الوعي المحلي وغياب آليات الانخراط الشعبي في سياسة التسيير المحلي، حيث تشكل هذه التحديات عائقا للمجتمع المدني في للمشاركة في التسيير البيئي المحلي وفق آلية الديمقراطية التشاركية التي جاء بها برنامج كابدال.

كلمات مفتاحية: برنامج كابدال; المجتمع المدني; التسير البيئي المحلي ; التحديات التنظيمية ; التحديات الاجتماعية

Abstract:

The study addresses the organizational and social challenges of the Local Actors Support Program (Capdel) as part of the activation of the role of civil society in

local environmental management, launched by the Algerian Ministry of Interior in cooperation with the European Union and the United Nations Development Programme (PNUD), in 2016 in an effort to achieve the principle of joint action for all actors in the development of their region.
Civil society in Algeria faces many challenges within the framework of local environmental management in accordance with the Capdel programme, including organizational challenges, most notably the weakness of the citizen's relationship with management, and the failure to control the forms of participatory democracy in national legislation, including social challenges, including weak local awareness and the absence of mechanisms for popular engagement in local management policy, as these challenges pose an obstacle to civil society in participating in local environmental management in accordance with the mechanism of participatory democracy brought about by the Capdel program.

المؤلف المرسل: برقيقة يوسف، **الإيميل**: berguiga-youcef@univ-eloued.dz

مقدمة:

أسهم تردي النظام الكلاسيكي للتسيير البيئي القائم على التخطيط المركزي في اتساع الفجوة بين المواطنين والممثلين المحليين في مجال التسيير البيئي المحلي، مما دفع الحكومات إلى التوجه نحو تعزيز قيم الديمقراطية القائمة على الحرية والتشاور مع مختلف الفاعلين من مواطنين ومجتمع مدني تحت طابع تشاركي، فلم يعد التسيير البيئي المحلي حكرا على الدولة فقط بل تعدى ذلك ليمتزج مع المفاهيم الجديدة، كالديمقراطية التشاركية التي تقوم على ضرورة إشراك المواطن في تسيير شأنه المحلي عن طريق منظمات المجتمع المدني، بما يبعث الفعالية في مسار العلاقة بين المواطن والدولة على المستوى المحلي، ووفق هذا الطرح حاولت الجزائر تبني النموذج المبتكر للديمقراطية المحلية، وفق رؤية تشاركية مع الإتحاد الأوربي والأمم المتحدة، اللذان أطلقا وبالتعاون مع وزارة الداخلية الجزائرية برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) والذي يسعى إلى تحريك عجلة التنمية المحلية وتحقيق مقتضيات التسيير المحلي التشاركي.

وبالرغم من اعتماد المشروع وإطلاقه للعديد من النداءات، إلا أن القصور التشريعي والتنظيمي الحاد الذي يعاني منه البرنامج، والناجم عن عدم التفعيل الحقيقي للأطر والآليات التي تضمنها المشروع، جعل منظمات المجتمع المدني تصطدم بالعديد من التحديات التنظيمية والاجتماعية في طريقها إلى المشاركة في عملية التسيير البيئي المحلي وفق برنامج كابدال ، مما عطل في استشراف النموذج الأنسب لتأطير السياسة التشاركية في التسيير البيئي المحلي، لذلك سوف نحاول البحث في أبرز التحديات التي واجهت المجتمع المدني بشقيها التنظيمي والاجتماعي وفقا للإشكالية التالية:

فيما تتمثل أبرز التحديات التنظيمية والاجتماعية لمساهمة المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي على ضوء برنامج كابدال؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من فرضية الدراسة، فإننا نستعين بالمنهج الوصفي التحليلي حيث يتم فيه تسليط الضوء عن برنامج كابدال والمجتمع المدني في (المحور الأول)، وعلى التحديات التنظيمية لمساهمة المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي على ضوء برنامج كابدال(المحور الثاني)، والتحديات الاجتماعية(المحور الثالث)، وتحليل العلاقة بين تلك التحديات ودور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي.

1. الإطار النظري للدراسة:مشروع كابدال، المجتمع المدني، التسيير البيئي المحلي

بما أن موضوع الدراسة يضم ثلاث مصطلحات وهما برنامج كابدال،المجتمع المدني، والتسيير البيئي المحلي أصبح لزاما علينا من الناحية المنهجية تقديم مفهوم كل منهم:

1.2. برنامج كابدال (برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين):

تعزيزا للإصلاحات الجزائرية في مجال الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، أبدت الفواعل الدولية استعدادها لمرافقة الجزائر في طريقها إلى دفع عجلة التنمية المحلية، ومن بينهم الإتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، اللذان شكلا شراكة ثلاثية مبتكرة مع وزارة الداخلية الجزائرية من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، عن طريق إطلاق برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين، والذي يرمي إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير المحلي والتنمية المحلية المستدامة.

1.1.2. التعريف بالبرنامج:

يمثل مصطلح برنامج كابدال اختصارا لما يعرف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين حيث يسير هذا البرنامج تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ولقد جاء هذا البرنامج في سياق الإصلاحات المؤسساتية التي تقوم بها الجزائر وخاصة في مجال التسيير المحلي للجماعات الإقليمية حيث بادرت الحكومة الجزائرية بهذا المشروع بالتعاون مع الاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة تحت غلاف مالي يقدر بحوالي 10 مليون يورو، تساهم فيها الحكومة الجزائرية بنسبة 2839320 يورو، والاتحاد الأوربي ب7700000 يورو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المحلية ب190000 يورو. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)

يعتبر برنامج كابدال واحدا من أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وخاصة أنه جاء في إطار مبادرة الحكومة الجزائرية في ترقية دور الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، ويبرز ذلك من خلال ما جاء به دستور 2016 في المادة 15 التي أكدت على أن الدولة تقوم على أساس مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات بما يتيح للشعب فرصة التعبير عن إرادته في ظل قيام الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية. (المادة رقم 16 من القانون 16-10، 2016)

وانطلاقا من أن برنامج كابدال يشكل أحد أسس الإدارة الإستراتيجية التي اعتمدتها وزارة الداخلية في إطار الإصلاحات المؤسساتية، فإنه قد تم اختيار عشر(10) بلديات نموذجية في المرحلة الأولية للمشروع وهذه البلديات النموذجية العشرة هي: تيميمون (أدرار)، جانت (اليزي)، أولاد بن عبد القادر (الشلف)، بني معوش (بجاية)، الغزوات (تلمسان)، تيقزيرت (تيزي وزو)، مسعد (الجلفة)، جميلة (سطيف)، الخروب (قسنطينة)، وبابار (خنشلة). (بن صالح و حاروش، 2019، صفحة 1371)

وكان قد أشار برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في ندائه الثاني لهيئات المجتمع المدني في هذه البلديات، إلى أن الهدف من هذا النداء السماح للفاعلين المحليين من تبني مقاربة مستجدة للحكامة المحلية التشاورية والشمولية التي يروج لها البرنامج من جهة، والمساهمة بشكل ملموس في تنمية إقليم بلدي من جهة أخرى عن طريق تعزيز قدراتها التنظيمية والخاصة بتسيير المشاريع التنموية. (جريدة الحياة العربية، 2020)

كما أكد النداء الثاني للبرنامج، أنه يتعين على الجمعيات اقتراح مشاريع مندمجة بعدما قسمها إلى مجموعتين، مشاريع تساهم للمجموعة الأولى في تعزيز المجتمع المدني تحت منظور تدعيم وترسيخ ثقافة الحكامة التشاورية والتنمية المحلية الشاملة، ومشاريع تساهم للمجموعة الثانية في دعم التنمية الاقتصادية المحلية البيئية، وضبط برنامج كابدال الحد الأدنى والأقصى للتكلفة الإجمالية لكل مشروع بالإضافة إلى فترة إنجاز المشروع وذلك كما يلي:

الجدول1:توجيهات للجمعيات في إطار المشاريع المحفزة للتنمية المحلية

المجموعات	الحد الأدنى للتكلفة الإجمالية للمشروع	التكلفة الإجمالية القصوى للمشروع	فترة تنفيذ المشروع
المجموعة الأولى	**700.000 دج**	**2.000.000 دج**	**بين6 إلى 10 أشهر كحد**
المجموعة الثانية	**3.000.000 دج**	**ترتبط بنسبة مشاركة الجمعية في التمويل فتكون: 13.000.000 دج تشارك الجمعية ب 5 % منها 25.000.000 دج تشارك الجمعية ب 50% منها**	**10 أشهر كحد أقصى**

المصدر: (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، صفحة 7)

2.1.2. محاور برنامج كابدال:

بموجب الاتفاق الذي كان بين الشركاء المؤسسين للبرنامج تم الاتفاق على أربعة محاور أو مجالات أساسية للبرنامج تتمثل فيما يلي:

- **دعم الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:**

حيث يتعلق الأمر في هذا المحور، بوضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني باختلاف توجهاتهم وتنظيماتهم إلى جانب السلطة المحلية في إدارة الشؤون البلدية، حيث سوف يتم اختيار تلك الآليات بطريقة تشاورية ليتم تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي عبر ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة.

- **عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية:**

من خلال هذا المحور سوف يقوم برنامج كابدال بدعم مشروع تحديث الإدارة المحلية الذي تشرف على تنفيذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حيث يهدف هذا المحور إلى تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة، يكون فيها المجتمع المدني داعما للإدارة في مجال تقديم الخدمات العمومية. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)

- **التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:**

إن الهدف من هذه العملية خلق ثروة ومحاولة إيجاد مداخيل مستدامة بعيدا عن الاعتماد الكلي على الميزانية المقدمة من طرف السلطة المركزية، وهذا عن طريق منح الاستقلالية المالية للسلطات المحلية وحرية المبادرة في استغلال مواردها الذاتية دون الرجوع إلى السلطة المركزية.

- **إدارة المخاطر البيئية والكوارث الكبرى على المستوى المحلي:**

يسعى القائمون على البرنامج إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي، حيث يتم التركيز على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والوقاية من المخاطر البيئية الكبرى. (فراحي، 2019، الصفحات 143-144)

يقوم برنامج كابدال من أجل تحقيق المبادئ السابقة الذكر على تطبيق أسس الشراكة بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث تمثل الشراكة السند التقني الذي يتلخص في إدارة المشاريع واستقدام الخبرات وهذا عن طريق مجموعة من الالتزامات تتمثل فيما يلي:

- تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بصفتها تحمل اسم الحكومة الجزائرية بالقيام بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث التنمية الاقتصادية والحكامة.
- تشارك وزارة الشؤون الخارجية في المشروع بهدف إفادة الجزائر والجماعات الإقليمية فيها من العديد من التجارب الناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من أجل صنع برنامج جزائري فعال في هذا المجال.
- الاتحاد الأوربي وبصفته شريك فاعل في البرنامج فهو يشارك بدعمه المالي للبرنامج وكذا بتجربته عن طريق تقديم التجارب الناجحة في الدول الأعضاء فيه.
- يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرته المكتسبة من عقود في مجال التنمية المحلية في مختلف دول العالم بدعمه للتنمية المحلية في الجزائر. (طواولة، 2018، صفحة 115)

1.2. المجتمع المدني:

أصبحت عبارة مؤسسات المجتمع المدني لفظا جاريا على ألسنة العديد من رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنة في العديد في العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية منها، ونتج ذلك عن زيادة الوعي بحقوق الإنسان ورغبة الأفراد في الحصول على جميع حقوقهم حيث يمارسون في نفس الوقت عنصر الرقابة على سلطات الحكومات (ابراهيم، 2015، صفحة 9)

لقد اكتسى مفهوم المجتمع المدني العديد من الدلالات منذ القدم جعلت منه مفهوما متغيرا من عصر لآخر، إذ اختلفت التيارات الفلسفية في تحديد تاريخ مفهومه الدقيق كون هذه التيارات اختلفت في تعريفه ولا كنها اشتركت تقريبا في وضع خصائصه (حساني، 2014، صفحة 121)، فهناك من يرى أن المجتمع المدني قد نشأ من أفكار أرسطو الذي نظر إلى المجتمع كمنظمة تشارك في الحكم ووضع السياسات التي تقوم عليها (قنديل، 1999، الصفحات 99-100)، وهناك من يرجع ظهور المجتمع المدني إلى القرنين السابع والثامن عشر بعد بروز العديد من الدراسات لمفكرين غربيين والتي ساهمت بصورة كبيرة في التأسيس لفكرة المجتمع المدني من جميع النواحي التي تربطه مع الدولة ودوره الفعال في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (عبد السيد صافي، 2020، صفحة 194)

ففي بداية الأمر ظهرت فكرة المجتمع المدني في الفلسفة السياسية التي قامت عليها نظريات العقد الاجتماعي والتي تقوم على قيام الأفراد بالتنازل عن حقوقهم للدولة التي تعتبر هي الممثل الوحيد للسلطة (مازن، 2017، صفحة 19)، ثم انتقلت الفكرة إلى الحداثة تزامنا مع الفكر الماركسي الذي وضح نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بدقة.

1.2.2. تعريف المجتمع المدني:

لقد شكل المجتمع المدني مادة متداولة للعديد من الدراسات الفلسفية والسياسية والاجتماعية منذ القرن السابع عشر فقد حضي باهتمام كبير من طرف المفكرين والفلاسفة مما جعل مفهوم المجتمع المدني يحظى بالعديد من التعريفات المتنوعة التي اختلفت وتباينت استنادا على الوظائف التي رأى المفكرون أنه يشغلها داخل الدولة، فهناك من عرف مؤسسات المجتمع المدني أنها مجموعة من التنظيمات الحرة التي تنشط داخل مجتمع معين، وتكون كوسيط بين الأسرة والدولة من أجل حماية مصالحها والحفاظ عليها، متبعة في ذلك مجموعة من القوانين التي تقوم على التراضي والاحترام والتسامح وقبول التنوع والرأي الأخر، (حفاف، 2017، صفحة 16) وعرفه " جون اهنبرغ " بأنه عبارة عن مفهوم ضبابي ومطاط بصورة كبيرة لا مفر منها، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة إذ أنه ليس من الدقة وصف المجتمع المدني بأنه عبارة عن مجال وسطي للاتحادات التطوعية التي تقوم وفق معايير الجماعة بحيث أن هناك العديد من المؤسسات تضعف السلوك المدني وتضعف العديد من المعايير المحلية كالديمقراطية، (اهنبرغ، 2008، صفحة 440) أما " لاري دايموند " فقد زاد من درجة الفصل بين المجتمع المدني من جهة والأسرة و الدولة من جهة أخرى لتشمل المجتمع السياسي وهو الذي يتكون من النظام الحزبي أي أن لاري استبعد الأحزاب السياسية من الهيكل العام للمجتمع المدني. (Diamond, 1994, p. 5)

مما سبق يمكن القول أن المجتمع المدني يقوم على وجود مؤسسات خاصة به حيث تعمل هذه المؤسسات كحلقة وصل بين المجتمع والدولة، من أجل إيصال مطالب المجتمع إلى السلطة السياسية التي تحكمه وجعلها تدرج تلك المطالب داخل أجندتها الحكومية للقيام بمعالجتها.

2.2.2. خصائص المجتمع المدني:

للمجتمع المدني مجموعة خصائص تميزه عن غيره من المنظمات والمؤسسات في عدة معايير أبرزها الفعالية والمؤسسية، حيث أن مؤسسية أي نسق سياسي تتحدد على ضوء معايير للحكم عن درجة التطور

والفعالية التي وصلت لهما أي مؤسسة، وتتمثل أبرزها في القدرة على التكيف، الاستقلالية، التجانس. (الصبيحي، 2000، صفحة 32)

- **أولا:القدرة على التكيف :**

ويقصد بالقدرة على التكيف قدرة مؤسسات المجتمع المدني من التكيف مع التغييرات في البيئة التي تنشط فيها، فلما كانت نسبة التكيف عالية كلما زادت فعالية المجتمع المدني في تحقيق أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها فمعظم المؤسسات التي لا تكون قادرة على التكيف يتقلص دورها وتصبح غير فعالة وقد يتجمد دورها في الساحة فهي غير قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة. (حفاف، 2017، الصفحات 18-19)

- **الاستقلالية:**

تعتبر الاستقلالية عنصر مهما لأي تنظيم يقوم بذاته حيت تعبر من أهم المؤشرات على عدم وجود نوع من التبعية للدولة أو للسلطة،فمؤسسات المجتمع المدني يجب أن تكون قادرة على تسيير نفسها ذاتيا حيث يشعر الأعضاء المنتمين إليها بالاستقلالية والحرية في ممارسة نشاطاتهم، ففعالية دور مؤسسات المجتمع المدني ترتبط ارتباطا كبيرا بمدى استقلاليتها عن الدولة سواء ماليا أو تنظيميا. (أوشن، 2010، الصفحات 18-19)

- **التجانس:**

ويقصد هنا بالتجانس عدم وجود خلافات داخل المؤسسة حيث تؤثر بالسلب على أعمال المؤسسة وتجعلها تبتعد عن الهدف الذي قامت لأجله، فنسبة الاختلافات والصراعات داخل المؤسسة تأثر على نسبة فعالية المؤسسة فكلما زادت الاختلافات نقص الأداء مما يتسبب في ضعف المؤسسة وعدم قدرتها على الاستمرار بنشاطها. (مجذوب و هماش، 2016، صفحة 435)

3.2. التسيير البيئي المحلي:

بعد تحول الدول من العمل بأسلوب المركزية الإدارية وتوجهها إلى أسلوب اللامركزية في عملية التسيير، بالتزامن مع تنوع الخدمات وكذلك الانفتاح الذي ركزت عليه جميع البرامج الحديثة للتسيير والتي تهدف إلى تسهيل إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية بما في ذلك شؤونهم البيئية، تم إدماج البعد البيئي في عملية التخطيط المحلي بما يتوافق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.3.2. مبادئ التسيير البيئي المحلي:

أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 والمتضمن قانون توجيه المدينة والذي حدد مجموعة من المبادئ العامة للتسيير المحلي والتي تنطبق على جميع أنماط التسيير بما فيها التسيير البيئي المحلي والمتمثلة فيما يلي:

- **اللامركزية:**

يقصد باللامركزية انتشار صلاحية اتخاذ القرارات في أكثر من جهة أو إدارة أو شخص واحد أو عدد محدود من الإداريين، حيث تتوزع صلاحيات اتخاذ القرارات في أكثر من جهة معينة ويقصد بتلك الصلاحيات ممارسة الوظائف الرئيسية للإدارة المتمثلة في التخطيط والتنظيم وقيادة ورقابة. (بن فيحان المنديل، 2004، صفحة 11)

- **الحكم الراشد:**

وهو الحكم الذي تركز فيه الإدارة على انشغالات المواطنين حيث تعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية. (المادة رقم02 من القانون رقم 06/06، 2006)

- **التنسيق والتشاور:**

يقوم التسيير المحلي على مبدأي التشاور والتنسيق بين الإدارات المحلية في العديد من اللجان المشكلة بين مختلف الإدارات على المستوى المحلي، حيث يجب على السلطات الإدارية في التسيير المحلي التنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية المحلية والاعتماد على الأعمال التي تقوم على الإقناع والتشجيع من أجل ضمان تسير فعال في جانبه التنموي والإداري.

- **تشجيع أنماط التسيير الجواري:**

المقصود بالتسيير الجواري إشراك المواطن في بصفة مباشرة أو عن طريق التشكيلات الجمعوية في عملية تسيير البرامج والأنشطة التي ترتبط بمحيطه المعيشي، وتعتبر الجمعيات من أهم أنماط التسيير الجواري والمعبر الواضح عنه وخاصة لدى المشرع الجزائري. (العقون و بن أحمد، 2017، الصفحات 101-102)

2.3.2. التخطيط البيئي المحلي في الجزائر:

اتجهت الجزائر وكغيرها من الدول في محاولة إيجاد برامج جديدة فعالة لعملية للتخطيط والتسيير البيئي المحلي حيث تم استحداث آليات جديدة للتسيير البيئي بصورته المحلية من أهمها:

- **أولا:الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة:**

يعد برنامج الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة من أبرز مضامين برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث يهدف هذا البرنامج إلى توضيح الأعمال التي يجب على السلطات البلدية أن تقوم بها في مجال حماية البيئة وكذلك خلق نوع من الارتباط والتناسق بين المنتخبين المحليين والهيئات المركزية.

- **أجندة الحادية والعشرون (21) المحلية 2001-2004:**

تعتبر أجندا 21 عن تخطيط تصوري للعمل البيئي المحلي، حيث يهدف هذا التخطيط إلى تحسين الوضع البيئي المحلي وضمان استمرارية التنمية المستدامة للبلديات، ومن أهم ما تضمن المخطط هو إثراء أسلوب التسيير البيئي المحلي من خلال التركيز على المشاركة والمشاورة مع الشركاء الفاعلين. (محرز و صيد، 2017، الصفحات 192-193)

2. التحديات التنظيمية لمساهمة المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي على ضوء برنامج كابدال

لا يزال برنامج كابدال طرحا حديثا على الفواعل الرسمية أو غير الرسمية المعنية بتجسيده والتي يعتبر المجتمع المدني من أبرزها، وهو ما جعل من تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية في مجال التسيير البيئي المحلي التي جاء به أمرا صعبا في ظل مجموعة من التحديات التنظيمية التي تواجه منظمات المجتمع المدني ومن أبرزها:

1.3. ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن:

إن الحركية والفاعلية على المستوى المحلي تبرزها طبيعة العلاقة بين المواطن والإدارة ودرجة الثقة المتبادلة بينهما، وهو ما يحتاج العمل على تطوير وسائل العمل وعصرنتها من جهة، ومن جهة ثانية لابد من تعزيز دور وسائل الإعلام لتصبح قادرة عن نقل المعلومات وممارسة الرقابة على السلطات العمومية مما يمكن من تفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة. (بلفكرات، 2019، الصفحات 125-126)

يعتبر ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في إطار سعيه في المساهمة في التسيير البيئي المحلي وفقا لبرنامج كابدال، حيث تعتبر هذه العلاقة الرهان الأبرز الذي يقوم

عليه نجاح آلية الديمقراطية التشاركية وكذلك آلية تسيير المخاطر البيئية الكبرى اللتان يعتبران أبرز آليتين للمجتمع المدني في إطار مشاركته في عملية التسيير البيئي المحلي وفق برنامج كابدال، حيث يتضح هنا مدى التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني وبين السلطات المحلية في مجال التسيير البيئي المحلي، حيث تلتزم مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز وغرس الثقافة البيئية لدى المواطنين وكذلك دفعهم للمشاركة في حماية البيئة من الأخطار المتنوعة، في حين تلتزم الجهات المحلية بتحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال صناعة وتنفيذ السياسات البيئية المحلية بصفة توافقية وتشاركية.

إن مبدأ الديمقراطية التشاركية التي ركز عليه برنامج كابدال في مشروعه من شأنه أن يقوي العلاقة بين الإدارة والمواطن، حيث تعتبر الديمقراطية التشاركية بأنها عملية صنع القرار الجماعي فهي تضم جميع عناصر الديمقراطية المباشرة والتمثيلية والتي يتمكن من خلالها المواطنين من اتخاذ القرارات حول المقترحات السياسية وتمكن الناخبين من مراقبة أعمال السياسيين من خلال مقارنة مطالب المواطنين وآرائهم مع السياسات العامة الواقعية، نتيجة لهذا النظام يصبح المواطن شريكا في السياسات وتحيد الأولويات المجتمعية، (كيم، 2017، صفحة 436) وهو الأمر الذي نصت عليه سابقا المادة 11 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، فاعتبرت البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدية كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التنمية. (المادة رقم09 من القانون 11-10، 2011)

فمن الواضح أن الديمقراطية التشاركية أصبحت كنموذج جديد في مجال التمثيل الديمقراطي المحلي، حيث أثقلت المركزية الإدارية في القرارات والتسيير كاهل الجماعات المحلية وزادت في الفجوة الموجودة بين الإدارة والمواطن، حيث ركزت الديمقراطية التشاركية على فتح المجال للمواطنين للمشاركة في عملية التسيير المحلي والذي يعتبر التسيير البيئي من أبرز مكوناته.

2.3. ضعف آلية التحقيق العمومي:

يعتبر التحقيق العمومي آلية مهمة للمشاركة في الشأن العام، حيث تساعد تلك الآلية على تحليل وإدارة المشاريع مما يسمح بمعرفة المخاطر وتحليلها بالاستخدام الطريقة المناسبة ومن ثم وضع الحل المناسب لذلك الخطر أو التقليص من ضرره، ومن هنا نستخلص أن القيام بجميع تلك الإجراءات لا يتحقق إلا من خلال استخدام آلية التحقيق العمومي الذي يعد بمثابة آلية لمشاركة الأفراد لصناع القرار في دراسة آثار

المشاريع على الأفراد والبيئة وغيرها، ومن ثم المشاركة في إصدار القرار المناسب خاصة إذا تلائم مع متطلبات الأفراد. (رحموني، 2018، الصفحات 87-88)

تبرز آلية التحقيق العمومي كضمان لتفعيل المشاركة الواقعية للأفراد، فمن خلاله يتسنى لكل شخص بأن يساهم في رأيه وضع قرار إداري معين وهذا بعد ما يتم إعلامه من طرف السلطات المختصة، فالتحقيق العمومي في مجال البيئة يعتبر وسيلة لمشاركة وإعلام المواطنين في صنع القرار البيئي (بن خالد، 2012، الصفحات 28-29).

إن ضعف التحقيق العمومي يعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في إطار مساهمته في التسيير البيئي المحلي وفق برنامج كابدال، حيث يتسبب ذلك في الحد من قدرة الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة في صنع القرار البيئي المحلي والمشاركة في تنفيذه، فالتحقيق العمومي يمكن مؤسسات المجتمع المدني والأفراد من تفعيل الشراكة مع المشرع، في اتخاذ القرارات المتعلقة برعاية البيئة المحلية بعدما أصبح موضوع البيئة من الصعوبة بما كان لتتحمله الحكومات لوحدها.

جاء برنامج كابدال ليدعم آلية التحقيق العمومي في مجال التسيير البيئي المحلي بما تضمنته آلية تسيير المخاطر البيئية الكبرى، حيث أن الهدف الرئيسي لآلية تسيير المخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر البيئية في بعده المحلي عن طريق إدماج بعض المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحلي، وكذلك تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في الحفاظ على البيئة من المخاطر والكوارث، حيث يتكفل برنامج كابدال بإدارة المخاطر من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المحليين من خلال أساليب حديثة لإدارة المخاطر من أبرزها:

- تحديد المخاطر عن طريق التشاركية.
- إيجاد أنظمة مبكرة للإنذار والاسترداد المبكر. (طواولة، 2018، صفحة 123)

وكان قد كشف مدير برنامج كابدال محمد دحماني من ولاية الشلف على هامش افتتاح أشغال ورشة تكوين حول "منهجية إعداد مخطط الوقاية من المخاطر الكبرى على المستوى المحلي" أن "إحدى عشر مشروعا جمعويا محفزا للتنمية المحلية من الجيل الجديد عبر البلديات النموذجية العشر قد تم تمويله في إطار برنامج كابدال"، حيث شملت تلك المشاريع حسب تصريحه مجال البيئة، حيث تم تحديده كأولوية للتنمية المحلية من قبل الفاعلين المحليين تماشيا وطابع البلديات النموذجية. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

3.3. عدم ضبط صيغ الديمقراطية التشاركية في التشريع الوطني:

إن معظم النصوص القانونية غير متفقة على مصطلح موحد لهذا النهج، فمنها من يعتمد على "مبدأ المشاركة"،"الشراكة" ، أو "مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم"، فيلاحظ غياب إطار مرجعي أو مصطلح موحد جامع لدى الدولة يوضح معنى الديمقراطية التشاركية في القانون الوطني. (أوكيل م.، 2019، صفحة 194)

يعتبر غياب الأطر القانونية التي تضبط صيغ الديمقراطية التشاركية من أبرز المعوقات المحلية التي تواجه المشاركة في التسيير المحلي، حيث يتسبب ذلك في عدم بلورة أطر ومعايير قانونية واضحة للمشاركة المحلية وكذلك غياب الإجراءات والحدود التي تمارس فيها المقاربة التشاركية، بالإضافة إلى الوصاية المفروضة على المجالس المحلية المنتخبة والتي تزيد من المركزية الإدارية وتحد من مبادرات المجالس المحلية. (بن صالح و حاروش، 2019، صفحة 1380)

إن ضعف منظمات المجتمع المدني في الجزائر وحداثة تجربته خاصة في مجال التسيير البيئي المحلي وغياب الأطر القانونية لمشاركة الأفراد والجمعيات يعتبر السبب الرئيسي في غياب ثقافة المبادرة لدى تلك المنظمات حيث تبقى حبيسة القرارات المركزية التي تمليها عليها السلطة.

بالإضافة إلى ذلك يبرز لدينا ضعف الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني، الوضع الذي يحد من استقلاليتها المالية في ظل التمويل والتخطيط المركزي، مما يجعل السلطة تتماطل في إدراج تشريعات وسياسات واضحة قد تعجل باستقلال تلك المنظمات عن هيمنة الدولة.

4.3. إقصاء منظمات المجتمع المدني من سياسات التخطيط وبرامج التنمية المحلية:

من الواضح أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر تعاني من التهميش من طرف الجهات الرسمية المحلية في إطار إعداد الخطط التنموية والإسهام في مجريات السياسة التنموية وتهيئة الإقليم وتنفيذها، (أوكيل م.، 2019، صفحة 200) الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية الذي ركز عليه برنامج كابدال لتحقيق نوع من الشراكة بين المجتمع المدني والجهات الرسمية المحلية التي بقيت ملتزمة فقط بالقرارات المركزية دون إعطاء أهمية لمبادرات ومساهمات منظمات المجتمع المدني في المجالات التنموية وخاصة في الشأن البيئي المحلي.

تنبغي الإشارة هنا إلى أن تحقيق تسير بيئي محلي فعال قائم على مبادئ كابدال، والتي تهدف بدورها إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية في مجال التنمية المحلية، لابد أن يمر عبر دعم قدرات مؤسسات المجتمع المدني ومرافقته في طريق تحقيق تسيير بيئي محلي تشاركي مع الفواعل الرسمية المحلية دون إقصاء أي طرف أو تهميشه، حيث سوف تستفيد أيضا مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بدورها من التجارب الناجحة في الدول المتقدمة في العديد من المجالات التي تعتبر البيئة من أهمها في إطار برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين.

يضمن أيضا إشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن البيئي المحلي، فرض نوع من الرقابة التي سوف تقع على جميع الأطراف في مجال التسيير البيئي المحلي، حيث تعتبر الرقابة البيئية من أبرز مقومات نجاح التخطيط البيئي، فهي أداة هامة لضمان التزام كافة الأطراف المعنية بحماية البيئة بالشروط المدرجة في المخطط، كما أنها توفر آلية تصحيحية للتغذية العكسية والتي يمكن من خلالها تعديل المخططات وإعادة تكييفها مع متغيرات البيئة الداخلية (محرز و صيد، 2017، صفحة 186)، فاستفادة مؤسسات المجتمع المدني من الدعم في مجال التسيير البيئي المحلي من طرف برنامج كابدال سوف يفرض عليها رقابة من طرف السلطات المحلية في مجال التخطيط والتنفيذ للبرامج البيئية من جهة، ويمكنها هي أيضا من فرض رقابة على الجهات الرسمية في مجال التسيير البيئي المحلي في إطار الديمقراطية التشاركية من جهة أخرى.

3. التحديات الاجتماعية لمساهمة المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي على ضوء برنامج كابدال

تعد التحديات الاجتماعية من أكثر التحديات شيوعا التي تواجه البرامج التنموية في إطارها المحلي، كون هذا النوع من التحديات يكون مرتبطا بالأفراد المعنيين مباشرة مما يسبب فشلا في تفعيل معظم البرامج والخطط التنموية البيئية المحلية، حيث يواجه المجتمع المدني العديد من التحديات الاجتماعية في مجال التسيير البيئي المحلي في إطار برنامج كابدال من أبرزها:

1.4 ضعف الوعي المحلي:

إن تفعيل خطط العملية التشاركية على المستوى المحلي يستوجب إتباع ديناميكية تفاعلية تقوم على أساس درجة من الوعي لدى الأفراد والمؤسسات حيث يعتبر ضعف الوعي المحلي من أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في إطار مساهمتها في التسيير البيئي المحلي وفق برنامج كابدال، ويبرز ضعف الوعي المحلي وضعف المستوى التعليمي والثقافي في أوساط الأفراد وخاصة فئتي الشباب والنساء ويشيع ذلك في معظم البلديات النائية والفقيرة (بلفكرات، 2019، صفحة 124)، وما يقابله أيضا من تزايد

سكاني كبير وما ينجم منه من آفات اجتماعية واقتصادية وهو ما أشار إليه رئيس المجلس الشعبي لبلدية الخروب بقسنطينة الذي أشار إلى أهمية تطبيق أداة الديمقراطية التشاركية للارتقاء بالبلدية التي أصبحت تحصي حوالي 500 ألف ساكن إلى مستوى أعلى. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017)

إن ضعف الوعي المحلي لدى الأفراد سوف يؤدي بالضرورة إلى عدم استقرار مؤسسات المجتمع المدني على نهج وقواعد واضحة ومدروسة للمشاركة، الأمر الذي قد يضر بخيارات المجالس المنتخبة في إطار التنمية المحلية لاسيما بعد التزامها بمسألة التخطيط الاستراتيجي، وهي المسألة التي ترجح إعاقة الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني للخطط التنموية الكبرى والاستراتيجيات البعيدة المدى التي رسمها وأعدها خبراء وتقنيون.

2.4. ضغط الحركات الشعبية:

لقد رخص الدستور الجزائري للمواطنين بحق إنشاء الجمعيات على اعتبار الجمعيات هي المكون الأساسي للمجتمع المدني، حيث تعمل تلك الجمعيات على ترقية الأنشطة وتشجيعها في عدة مجالات لاسيما في مجال البيئة بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق المواطنين في المجال البيئي، (عباس، 2013، صفحة 9) حيث تساهم الجمعيات البيئية والتي تمارس أنشطتها في مجال البيئة من خلال إبداء رأيها في المسائل البيئية المحلية والمساهمة في اتخاذ البدائل والسياسات الملائمة، وهذا عن طريق أساليب الحوار والمناقشات مع المجالس المحلية التي تمثل الفاعل المحلي الرسمي، والتي تضمن بدورها حق الفاعلين في الإطلاع على جميع البيانات والمعلومات والنظر في البدائل المقترحة من جانبهم.

في المقابل قد تشكل زيادة تمكين الحركات الجماهيرية على مستوى البلديات في تكريس الديمقراطية التشاركية على حساب المجالس المنتخبة إلى تقليص دور المنتخبين المحليين، حيث تتغذى تلك المشاركة بالحركات الشعبية التي تضغط من أجل تنفيذ المطالب الشعبية دون أي حسبان لنتائجها السلبية وعواقبها الغير عقلانية والتي قد تستهدف إضعاف سياسة الدولة على المستوى المحلي، (أوكيل م.، 2019، الصفحات 28-29) فالحركات الشعبية الغير ممنهجة سوف تشكل عائقا أمام مؤسسات المجتمع المدني التي تمثلها في حالة معارضة مطالب تلك الحركات الشعبية للبرامج والخطط التنموية التي أقرتها الدولة على المستوى المحلي، مما يزيد من حجم الهوى بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

3.4. غياب آليات الانخراط الشعبي في سياسة التسيير المحلي.

تتعدد الآليات التي تعمل على تجسيد الديمقراطية التشاركية في مجال التسيير المحلي وتختلف من حيث درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها ومن أبرز تلك الآليات، آلية الاستفتاء الشعبي وآلية المبادرة الشعبية وآلية تقديم العرائض (بن حدة، 2017، الصفحات 150-151)، فغياب آليات الانخراط الشعبي في سياسة التسيير المحلي سوف يقف حاجزا أمام مؤسسات المجتمع المدني في مجال التسيير البيئي المحلي، وهذا بعدما راهنت تلك المؤسسات على تبني الدولة لسياسة الديمقراطية التشاركية التي جاء بها برنامج كابدال والتي تعتبر المواطنين كشركاء في العملية التنموية وفاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية.

انطلاقا من مقاربة الديمقراطية التشاركية التي تقوم على حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي وكذلك الانفتاح على فواعل المجتمع المدني (بن حدة, باديس، 2017، صفحة 285)، فإن الأمر يقتضي على الجهات الرسمية التجسيد التام لمبدأ الديمقراطية التشاركية حتى تمكن الجمهور من الانخراط في سياسة التسيير البيئي المحلي ممثلا بهيئات المجتمع المدني، من خلال آليات وأطر قانونية واضحة وصريحة.

خاتمة:

في ختام ما تم طرحه نصل إلى أن حداثة المقاربة التشاركية في الجزائر على المستوى التسيير المحلي، مازالت تأثر سلبا على توجهات السلطة نحو القيام بإصلاحات فعالة للحد من الاختلالات التنظيمية والتطبيقية التي تميز المرحلة الراهنة، حيث تجد الفواعل الأخرى والتي من بينها المجتمع المدني مقصية من آليات المشاركة والتفاعل ضمن فضاءات المشاركة في التسيير المحلي، والذي يعتبر التسيير البيئي من أبرز مكوناته، بعدما تم اذماج البعد البيئي في عملية التسيير المحلي بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.
وبرغم من إطلاق مبادرة كابدال كتجربة تشاركية بين الفاعلين المحليين الرسميين (سلطات محلية) والفاعلين غير رسميين(المجتمع المدني) عبر البلديات العشرة النموذجية التي اختارها البرنامج كحقول تجارب لتنفيذ مبادرة كابدال التشاركية، إلا أن المجتمع المدني واجهته العديد من التحديات في إطار مساهمته في التسيير البيئي المحلي على ضوء المبادئ التي جاء بها كابدال، حيث أن مبدأ الشراكة الديمقراطية المحلية في الجزائر مازال نموذجا فتيا غير واضح المعالم والقواعد لدى الفواعل المعنية بتنفيذه، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين المواطن والجهات الرسمية، وكذلك افتقار التشريع الوطني لصيغ تأطير مشاركة الفواعل المعنية بتطبيق

الديمقراطية التشاركية على مستوى التسيير البيئي المحلي، ناهيك عن ضعف الوعي المحلي لدى المواطن في تدبير شؤونه المحلية وعدم اقتناعه بجدوى مساهمته في تحقيق مفهوم التسيير المحلي التشاركي،كما يبرز أيضا غياب آليات التشاور والمبادرة الفعالة على أرض الواقع، والتي تشكل تجسيدا للانخراط الشعبي في سياسة التسيير المحلي ببعده البيئي، ومن خلال الدراسة والتحليل في تلك التحديات بشقيها التنظيمي والاجتماعي خلصنا إلى جملة من النتائج التالية:

- تم التوصل إلى أن ضعف العلاقة بين المواطن والفواعل المعنية بتطبيق نموذج الديمقراطية المحلية، يحد من قدرة المجتمع المدني في المشاركة في التسيير البيئي المحلي، حيث لم يتم إعلام تلك الفواعل بجدوى مساهمة المواطنين وجمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرار وتسيير شؤونهم المحلية، لكي يتحقق مفهوم المشاركة الذي دافعت عنه مبادرة كابدال.
- افتقار المشرع الجزائري للآليات القانونية المنظمة للديمقراطية التشاركية، يؤدي بالضرورة إلى غياب التحديد الدقيق للإجراءات والضوابط التي تمارس فيها المقاربة المشاركتية مع الفواعل الغير رسمية (المجتمع المدني).
- تعتبر الرغبة السياسية في الجزائر حائلا أمام تطبيق قيم الديمقراطية التشاركية في أرض الواقع ، حيث تعمل على إقصاء المجتمع المدني من القيام بدور فعال ضمن سياسات التخطيط وبرامج التنمية المحلية.
- تم التوصل إلى أن ضعف الوعي المحلي لدى المواطنين، قد يشكل عائقا لترقية فكرة مشاركة المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي وفق الديمقراطية التشاركية لكابدال، وما يقابلها أيضا من ضعف في سياسة التكوين والتأهيل في المجال التشاركي.

كما سوف نقدم مجموعة من الاقتراحات التي من الممكن أن تعمل على تعزيز من دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي على ضوء ما جاء به برنامج كابدال:

- يشترط لتطبيق المقاربة التشاركية التي تضمن للمجتمع المدني أن يكون فاعلا أساسيا في التسيير البيئي المحلي وفق مبادئ كابدال، إقامة ورشات حوار ونقاش عام مع منظمات المجتمع المدني من طرف الهيئات الرسمية المحلية، وتحسسيهم بدورهم المحوري في تفعيل العمل التشاركي.

- مواكبة التطور الحاصل في المراسيم التنظيمية والقانونية المتعلق بحماية البيئة، وتبني الأنظمة والبرامج الداعمة لمنظمات المجتمع المدني، بما يضمن لها المشاركة الفعالة في تسيير الشأن المحلي للمواطن.
- العمل على نشر التوعية في أوساط المجتمع ومنظمات المجتمع المدني، بغرض زيادة التفاعل مع نشاطات برنامج كابدال، والاستجابة للنداءات التي يهدف منها البرنامج إلى تجسيد التنمية المحلية المستدامة وتحقيق الديمقراطية التشاركية.
- جعل المواطن شريكا فعالا في تسيير الشؤون المحلية، وضرورة العودة إليه واستشارته عند بلورة أو اتخاذ القرار المحلي، باعتباره شريك فعلي في مقاربة التسيير البيئي المحلي، بما يضمن بناء علاقة تكامل بين الجمهور والهيئات العمومية في سبيل تحقيق إدارة ناجعة للشأن المحلي.
- ضرورة اعتماد المجتمع المدني على ترقية تكنولوجيا الإعلام والاتصال (نشر الأفكار،التحسيس، التعبئة الجماهيرية)، بما يساهم في تعزيز قدرات المجتمع المدني في مساهمة أكثر نشاطا وفعالية، في مسار التنمية المحلية.

قائمة المراجع:

I. Bibliographie

1-Diamond, L. (1994). Rethinking Civil Society, Toward Democratic Consolidation. *Journal Of Democracy , 5* (3).

2-أحمد شكري الصبيحي. (2000). *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*. بيروت: دار دراسات الوحدة العربية.

3-السعدي بن خالد. (2012). قانون المنشآت المصنفة لحماية البيئة في الجزائر(مذكرة ماجستير). بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.

4-المادة رقم 16 من القانون 16-10. (7 3, 2016). المتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 06/03/2016. *الجريدة الرسمية رقم 14* .

5-المادة رقم02 من القانون رقم 06/06. (12 3, 2006). المتضمن القانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 20 فبراير 2006. *الجريدة الرسمية عدد 15* .

6-المادة رقم09 من القانون 11-10. (3 7, 2011). المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011. *الجريدة الرسمية عدد 37* .

7-أماني قنديل. (1999). تطور المجتمع المدني في مصر. *مجلة عالم الفكر الثقافية ، 27* (3).

8-أمينة طواولة. (2018). برنامج دعم قدرات الفاعليين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة. *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، 2* (1).

9-باديس بن حدة. (2017). دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية : دراسة في المفهوم و الآليات. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، 2* (13).

10-بن حدة, باديس. (2017). آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* (10).

11-جريدة الحياة العربية. (27 يوليو, 2020). *برنامج كابدال يطلق ندائه الثاني لإقتراح مشاريع جمعوية للتنمية المحلية على مستوى بلديات نموذجية*. تاريخ الاسترداد 25 09, 2020، من https://cutt.ly/mbdXgDJ

12-جون اهنبرغ. (2008). *المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة*. (صالح علي حاكم، و ناظم حسن، المترجمون)

13-خالد بن فيحان المنديل. (2004). المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وعلاقتها بالأداء الوظيفي(مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

14-دعاء ابراهيم. (2015). *دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية* (الإصدار 1). مصر: دار القانون والفكر للنشر والتوزيع.

15-رشيد بلفكرات. (ماي, 2019). اذماج مقاربة الديمقراطية التشاركية آليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية: تجربة كابدال نموذجا. *مجلة الراصد العلمي ، 6* (10).

16-ساعد العقون، و عبد المنعم بن أحمد. (جوان, 2017). التسيير المحلي في الدولة بين قواعد الإدارة و مبادئ الحكم الراشد. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* (11).

17-سمية أوشن. (2010). دور المجتمع المدني في الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر(مذكرة ماجستير). باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر باتنة.

18-سمير كيم. (ديسمبر, 2017). الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية:قراءة في الحالة الجزائرية. *مجلة المفكر ، 13* (2).

19-صالحي بن صالح، و نور الدين حاروش. (أفريل, 2019). (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر. *العلوم القانونية والسياسية ، 10* (1).

20-عبد المومن مجذوب، و لامين هماش. (جوان, 2016). دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة البيئية بالجزائر في ظل الإصلاحات السياسية و القانونية 2012. *مجلة العلوم الإنسانية* (44).

21-عمار عباس. (2013). الحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الديمقراطية التشاركية. *مجلة القانون العقاري والبيئة ، 1* (1).

22-محمد الأمين أوكيل. (2019). إشكاليات تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس الشعبية البلدية. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، 5* (2).

23-محمد أمين أوكيل. (2019). رهان تحقيق الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين(كابدال). *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، 10* (2).

24-محمد حفاف. (2017). دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية في مطلع الألفية(رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر باتنة 1.

25-محمد رحموني. (2018). مدى مساهمة التحقيق العمومي في حماية البيئة في التشريع الجزائري. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 7* (2).

26-حمد فراحي. (2019). برنامج كابدال(capdel) كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة. *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، 03* (01).

27-محمد مازن. (2017). دور المجتمع المدني في حماية البيئة (مذكرة ماجستير). الجزائر: جامعة يوسف بن خدة الجزائر 1 .

28-محمود حساني. (2014). محدودية المجتمع المدني الجزائري في تعزيز الحكم الراشد. *القانون، المجتمع والسلطة ، 3* (1).

29-نور الدين محرز، و مريم صيد. (2017). التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر. *مجلة العلوم االإنسانية* .

30-هشام عبد السيد صافي. (2020). دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة. *الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 9* (20).

31-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (بلا تاريخ). *بطاقة تعريفية ببرنامج(كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية*. تاريخ الاسترداد 09 10, 2020، من http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf

32–وكالة الأنباء الجزائرية. (7 أفريل, 2017). *إطلاق الورشة ال9 من برنامج كابدال ببلدية الخروب*. تاريخ الاسترداد 11 1, 2021، من https://cutt.ly/nbdC30v

33–وكالة الأنباء الجزائرية. (2 11, 2019). *تمويل 11 مشروعا جمعويا للتنمية المحلية في إطار برنامج كابدال*. تاريخ الاسترداد 25 9, 2020، من https://www.aps.dz/ar/economie/80159-2019-11-24-16-08-40